

تقرير حول :

"إحداثك صحة قانونية

بجامعة مولاي إسماعيل مكناس"

تقديم المصحة القانونية

١. تعريف المصحة القانونية والنشأة

٢. هيكل المصحة القانونية والتسيير

٣. حصيلة المصحة القانونية

٤. ملحق حصيلة المصحة القانونية

I. تعريف المصحة القانونية والنشأة

في إطار انفتاح الجامعة على محيطها السوسيو اقتصادي وللارتقاء ببعدها الاجتماعي ، بادر رئيس الجامعة إلى إحداث مصحة قانونية بجامعة مولاي إسماعيل ، حيث سيشكل هذا المشروع نقلة نوعية للبناء المؤسساتي بهذه الجامعة ، إذ ستطلع هذه البنية الجديدة بالقيام بوظائف متعددة :

فمن جهة أولى ، ستشكل المصحة القانونية آلية دعم ومساندة للجامعة ومؤسساتها ، عن طريق اقتراح الحلول والاستشارات لمختلف المشاكل ذات الطابع القانوني ، ودراسة وتفحص المنازعات التي تكون الجامعة طرفا فيها عن طريق تدعيم دفاعها و تعضيد دفوعاتها القانونية ، علاوة على ذلك ستسهر المصحة القانونية على الرفع من جودة الأداء الإداري بالجامعة.

أما من جهة ثانية ، ستسدي المصحة القانونية خدمات لمحيطها الخارجي عن طريق تقوية الولوج إلى القانون ومساعدة الأشخاص المعوزين عن طريق تقديم استشارات قانونية مجانية ، هكذا سيصبح العمل الجامعي والأكاديمي بمثابة خدمة اجتماعية شبيهة بالمساعدة القضائية.

وعلى هذا الأساس ستشكل المصحة القانونية إطارا لإغناء التكوين الجامعي ، وتطعيمه بالجانب التطبيقي الذي يعتبر مكملا للدروس النظرية ، ذلك أن معالجة المشاكل العلمية للجامعة و محيطها سيمكن من دون شك من خلق دينامية جديدة في مجال البحث ، وسيفتح آفاق ريفية لطرح إشكاليات عميقة للبحث العلمي.

ولتفعيل هذا المشروع الطموح ، نظمت جامعة مولاي إسماعيل يوما دراسيا حول مشروع "إحداث مصحة قانونية بجامعة مولاي إسماعيل بمكناس" وشكل ذلك مناسبة للتعريف بالمصحة القانونية وتوضيح أهدافها والكشف عن هياكلها وسبل تسييرها.

وتدعيما لمبدأ المنافسة والشفافية التي تنهجها الجامعة في اعتماد مشاريعها فقد تم فتح مباراة لاعتماد المشاريع المقدمة من طرف المترشحين ، بناء على معايير علمية و تنظيمية محددة.

.II الهياكل والتسيير

تخضع المصحة القانونية لتنظيم إداري يتسم بالمرونة ، و يهدف إلى خلق قنوات للتواصل الفوري والفعال مع كل المكونات المعنية بوظائف المصحة.

هذا ويتأخر المصحة مدير يسه ر على حسن سيرها ويدبر عمل الخلايا التي تنكب على تدارس الملفات المعروضة وتقديم الاستشارات القانونية المناسبة.

وتتنوع الخلايا القانونية اعتبارا لطبيعة واختلاف التخصصات القانونية

حيث نجد :

-خلية القانون الإداري

-خلية القانون التجاري

-خلية قانون الشغل

-خلية مدونة الأسرة

-خلية قانون الأعمال

-خلية القانون الضريبي

-خلية القانون الجنائي

ويرأس كل خلية أستاذ باحث متخصص في المجال القانوني المعني ، كما

تضم كل خلية طلبة باحثين يسهرون على استقبال الطلبات وينكبون على إيجاد الحلول القانونية المناسبة ، ولا يتم صياغة الاستشارة القانونية بشكل نهائي إلا بعد موافقة الأستاذ رئيس الخلية.

.III حيلة المصحة القانونية

بعد سنتين من إحداثها ، ساهمت المصحة القانونية وبشكل قوي في توطيد دعائم الحكامة الجامعية ويتجلى ذلك من خلال الوظائف المنجزة خلال هذه الفترة ، وذلك كما يلي :

أولاً : إعداد تقرير حول المنازعات القضائية بجامعة مولاي إسماعيل

بمجرد انطلاق عمل المصحة القانونية ، ثم إنجاز تقرير حول المنازعات القضائية بجامعة مولاي إسماعيل ، الهدف منه القيام بدراسة علمية لتشخيص الأسباب المؤدية إلى المنازعات القانونية وإعداد مبيان يتضمن تطور عدد القضايا المعروضة على المحكمة الإدارية ، ورصد القضايا المحكومة لفائدة وضد الجامعة.

وقد تم تتويج هذا التقرير بمجموع من التوصيات للرقى بالأداء الإداري لجامعة مولاي إسماعيل.

ثانياً : تقديم استشارات قانونية لجامعة مولاي إسماعيل

توخيا للعقلانية والفعالية في صناعة القرار الإداري ، اتخذت رئاسة جامعة مولاي إسماعيل قرارا يقضي بضرورة عرض كل التظلمات والمنازعات الإدارية على أنظار المصحة القانونية لاتخاذ الأنسب ولاحترام قواعد الشرعية القانونية.

وبالفعل انكبت المصحة على إعداد مشاريع الرد على التظلمات الإدارية للموظفين والمرتفقين ، متوخية في ذلك احترام القانون وحماية الحقوق المكتسبة ، كما قامت المصحة القانونية بإبداء رأيها في المنازعات القانونية سواء في طور التظلمات الإدارية او في طور المنازعة القضائية.

وقد كان لهذه العملية أثر كبير في تقليص عدد المنازعات المعروضة على القضاء ، وكسبها في طور المنازعة القضائية ، بما يعنيه ذلك من حماية للمال العام وتحسين سمعة الجامعة.

كما قدمت المصحة استشارات متعددة حول ملفات حرص الرئيس على عرضها على أنظار المصحة القانونية (أنظر الملحق).

ثالثا : تقديم استشارات قانونية للأفراد وهيئات المجتمع المدني والفاعلين

الاقتصاديين

توخيا لانفتاح الجامعة على محيطها السوسيو اقتصادي ، فتحت المصحة القانونية قنوات للتواصل مع محيطها الاجتماعي و الاقتصادي ، واستقبلت العديد من الطلبات و القضايا القانونية التي تهم المواطن والجمعيات والمقاولات.

وبالفعل قدمت المصحة القانونية استشارات قانونية في المادة العقارية والضريبية و التجارية ، وكذا مدونة الأسرة ،

وعلى الرغم من قلة عدد القضايا المعروضة ، فإن المصحة القانونية ستسهر في المستقبل القريب على التواصل بشكل أشد فعالية مع محيطها.

رابعا: السهر على احترام المتخيات القانونية والتنظيمية فيما يتعلق

بالنصوص القانونية والتنظيمية والوثائق الإدارية المتعلقة بالجامعة

وفي هذا السياق حرصت رئاسة جامعة مولاي إسماعيل على عرض كل الاتفاقيات والعقود المبرمة بين جامعة مولاي إسماعيل وباقي الفاعلين ، على أنظار المصحة القانونية لإبداء الرأي وتقديم الاقتراحات قصد تجويدها وإثرائها بالملاحظات المناسبة .

خامسا : المساهمة في صناعة التشريع والأنظمة الداخلية والنصوص

التنظيمية المتعلقة بالتعليم العالي

منذ توليها رئاسة جامعة مولاي إسماعيل ، حرص الرئيس على تثبيت دعائم الحكامة الجامعية من خلال إعادة النظر في مجموعة من الآليات القانونية التي تؤثر سلبا على أداء الجامعة ، هذا وقد قامت رئاسة جامعة مولاي إسماعيل بعرض مشاريع تعديل الأنظمة الداخلية لمجلس الجامعة وللجامعة على أنظار المصحة القانونية ، التي قامت بإعداد رزنامة من التعديلات المهمة كان آخرها إعداد نظام داخلي نموذجي للمؤسسات الجامعية بجامعة مولاي إسماعيل لتحقيق الوحدة والانسجام بينها ، وإزاحة الغموض الذي يكتنف مجموعة من النصوص التشريعية التنظيمية.

علاوة على ذلك ، ونظرا للدور الفعال الذي تقوم به رئاسة جامعة مولاي إسماعيل على المستوى المركزي ، فقد تم عرض ملف إعداد مقترحات حول تعديل القانون 01-00 المتعلق بالتعليم العالي على أنظار المصحة القانونية. حيث قامت هذه الأخيرة بإعداد تقرير تركيبي حول تغيير وتنظيم القانون 01-00 المتعلق بالتعليم العالي.

سادسا : المساهمة في تكوين الموارد البشرية

وعيا من رئاسة جامعة مولاي إسماعيل بأهمية الرأسمال البشري ، فقد حرص رئيس الجامعة على إعداد مخطط تكويني للرفع من الكفاءات داخل الجامعة ، واعتبارا لذلك انكبت المصحة القانونية على إنجاز دراسة تشخيصية لاحتياجات الجامعة ، وإعداد دورات تكوينية لفائدة أطر وموظفي جامعة مولاي إسماعيل في إطار التكوين المستمر ، كما قامت المصحة القانونية بإعداد مسلك الإجازة المهنية الجامعية تحت عنوان "تدبير الإدارات و المؤسسات العمومية".

علاوة على ذلك قامت المصحة القانونية بمواكبة المستجدات القانونية ، عبر تقديم التكوينات المناسبة للموظفين لمسايرة التطورات الحاصلة في الشأن القانوني (أنظر الملحق).

سابعاً : المساهمة في اقتراح وتنظيم أيام دراسية ومؤتمرات علمية بجامعة

مولاي إسماعيل

مواكبة منها لكل المستجدات الحاصلة في الساحة الوطنية والدولية ، تسهر رئاسة جامعة مولاي إسماعيل بمعية المصحة القانونية على تنظيم الندوات والمؤتمرات العلمية لتدارس كل المستجدات وتقديم التوصيات المناسبة بما يرفع من إشعاع الجامعة ويقوي رصيدها العلمي والثقافي.

IV. ملحق حصيلة المصحة القانونية

(1) إعداد تقرير حول المنازعات القضائية بجامعة مولاي إسماعيل :

يتضمن التقرير :

أ - الإطار القانوني للمنازعة القضائية المتعلقة بالجامعة :

- الأوامر القضائية المبنية على طلب.
- الأوامر الاستعجالية.
- منازعات تعرض أمام الهيئة القضائية (قضاء الموضوع).
- طلبات إيقاف التنفيذ.
- طلبات الإلغاء.
- طلبات التعويض.

ب دراسة حالة : المنازعات القضائية المتعلقة بالجامعة : "كلية الحقوق نموذجاً" :

- إعداد جدول يتضمن السنوات المعنية و عدد القضايا ضد الكلية.

- إعداد مبيان يتضمن تطور عدد القضايا المعروضة على المحكمة الإدارية.
- إعداد مبيان عدد القضايا المسجلة و المحكومة لفائدة و ضد كلية الحقوق
مكناس.

- قراءة في المعطيات الرقمية.

- التوصيات.

(2) تقديم إستشارات قانونية لجامعة مولاي إسماعيل:

أ - إعداد مشاريع الرد على التظلمات الإدارية:

- تظلم إداري خاص بالأستاذ بالصوصي العلوي عبد الكبير.
- تظلم إداري خاص بالأستاذة حنان تشيش.
- تظلم إداري بشأن نتيجة امتحان الموسم الدراسي 2016/2017 بالمدرسة الوطنية للفنون والمهن.
- تظلم إداري خاص بالطلبة المسجلين بالدكتوراه.

ب - إبداء الرأي حول منازعات إدارية:

- منازعة إدارية متعلقة بانتخاب رئيس شعبة علم الاجتماع بكلية الآداب -
مكناس.
- منازعة إدارية بشأن تحضير الدكتوراه و الأجال القانونية.
- منازعة إدارية حول إلغاء نتائج المباراة الخاصة بتوظيف أساتذة التعليم
العالي مساعدين لخلل في المسطرة.
- منازعة إدارية بشأن خالد بور عدة المترشح لاجتياز مباراة توظيف أستاذ
التعليم العالي مساعد بالمدرسة العليا للتكنولوجيا بخنيفرة دورة 5 يناير 2017.

- منازعة إدارية موضوعها الأستاذ المؤطر Directeur de thèse خالد الياسيني والطالب الباحث Doctorant محمد أنور بنعيسى ، حول إعادة التسجيل في سلك الدكتوراه للسنة الثانية 2016-2017.

ت - تقديم إستشارات حول قضايا محددة :

- إمكانية إحداث الجامعة لشخص معنوي خاص (جمعية) بهدف تطوير البحث العلمي.
- إحداث شركة بجامعة مولاي إسماعيل.
- إبداء الرأي حول مشروع الملاحظات المتعلقة بتدبير الكلية المتعددة التخصصات بالراشيدية المزمع إدراجها ضمن التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات برسم سنة 2015.
- إعداد ورقة حول مشاريع الحكامة الجامعية.
- إعداد مشاريع الإجابة على أسئلة البرلمان المتعلقة بالجامعة.

3) تقديم استشارات قانونية للأفراد وهيئات المجتمع المدني والفاعلين

الاقتصاديين :

- استشارات قانونية في المادة العقارية وعددها -6-
- استشارات قانونية في المادة الشغل وعددها -11-
- استشارات قانونية في المادة الضريبية وعددها -8-
- استشارات قانونية في مدونة الأسرة وعددها -13-
- استشارات قانونية في المادة الجنائية وعددها -3-
- استشارات قانونية في المادة التجارية وعددها -2-

4) السهر على احترام المقتضيات القانونية والتنظيمية فيما يتعلق بالنصوص والوثائق الإدارية المتعلقة بالجامعة، وذلك فيما يخص :

- إعداد وإبداء الرأي في الاتفاقيات والعقود المبرمة مع جامعة مولاي إسماعيل :
- اتفاقية تعاون بين جامعة مولاي إسماعيل بمكناس ، والوكالة الحضرية بمكناس خاصة التكوين المستمر.
- اتفاقية تعاون وشراكة بين مؤسسة وسيط المملكة وكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بجامعة مولاي إسماعيل بمكناس.
- اتفاقية تعاون بين جامعة مولاي إسماعيل والمجلس الأعلى للتربية والتكوين من أجل إنجاز دراسة من قبل الهيئة الوطنية للتقييم لدى المجلس حول "الاندماج المهني كخارجي الجامعة" وحول "طلبة الإجازة في الدراسات الأساسية".
- إبداء الرأي بشأن ملاحظات حول مشروع اتفاق متعلق بالمجمع السكني مرج البحرين.
- إبداء الرأي حول تعديل عقد اتفاقية مع محامي الجامعة.
- إعداد نموذج لعقود شغل محددة المدة متعلق بتحديد تعويض للدكاترة في إطار برنامج التعاون الوطني و الدولي.
- إعداد عقود مشاركة بين كلية الحقوق وطلبة الدكتوراه الممارسين بالجامعة.

5) المساهمة في صناعة التشريع والأنظمة الداخلية والنصوص التنظيمية

المتعلقة بالتعليم العالي :

- إعداد مقترحات حول تعديل القانون 00-01 المتعلق بالتعليم العالي.
- إعداد تقرير تركيب حول تغيير وتنظيم القانون 00-01 المتعلق بالتعليم العالي.
- إعداد النظام الداخلي النموذجي للمؤسسات الجامعية بجامعة مولاي إسماعيل.
- إبداء ملاحظات حول تعديل النظام الداخلي لمجلس جامعة مولاي إسماعيل.
- إبداء الرأي حول تعديل النظام الداخلي لجامعة مولاي إسماعيل.

6) المساهمة في تكوين الموارد البشرية :

- إنجاز دراسة تشخيصية لاحتياجات جامعة مولاي إسماعيل في إطار هندسة التكوين.
- إعداد دورات تكوينية لفائدة أطر وموظفي جامعة مولاي إسماعيل في إطار التكوين المستمر .
- إعداد مسلك الإجازة المهنية الجامعية تحت عنوان " تدبير الإدارات و المؤسسات العمومية".
- تكوين الموارد البشرية بجامعة مولاي إسماعيل حول :
 - الإشهاد على مطابقة نسخ الوثائق لأصولها.
 - القانون الإداري والعلوم الإدارية.
- تكوين الموارد البشرية بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمكناس في مجال القانون الإداري وتدبير المرافق العمومية.
- هندسة التكوين لفائدة منتخبي وموظفي الجماعات الترابية.

7) المساهمة في اقتراح وتنظيم أيام دراسية ومؤتمرات علمية بجامعة مولاي

إسماعيل :

- يوم دراسي حول "مشروع إحداث مصحة قانونية بجامعة مولاي إسماعيل مكناس".
- الأسبوع الإفريقي الأول.
- الأسبوع الإفريقي الثاني.
- يوم دراسي حول موضوع " الإدارة العمومية بالمغرب وتحديات التحديث الإداري" : قراءة في الخطاب الملكي ليوم 14 أكتوبر 2018 ."
- يوم دراسي حول "الجهوية المتقدمة والتنمية المستدامة".
- يوم دراسي حول "اللاتركيز الإداري دعامة للجهوية المتقدمة".
- يوم دراسي حول "أبعاد وإكراهات تنزيل الجهوية المتقدمة بالمغرب".